مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 13، العدد3، (السداسي الثاني،2021م)
ص. 41 – 68

أخطاءُ المرحلةِ التَّقديميَّةِ في البحوثِ الجامعيَّةِ
" قراءةٌ نقديَّةٌ في نماذجَ فقهيَّةٍ وأصوليَّةٍ"

"Introductory stage errors in university these, critical reading in jurisprudence and its fundamentals samples"

أ. د. قطب الريسوني*
جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، kotb1973@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/04/03 تاريخ القبول: 2021/05/22 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص:

تدور فكرة هذا البحث على نقد المرحلة التقديمية في الرسائل الجامعية المتخصصة في حقل الفقه وأصوله، والغرض من معالجة هذه الفكرة أن تُرصد الأخطاء الشائعة في هذه المرحلة، وتُقوَّم على نحو يجلّي الصواب الذي ينبغي الأخذ به في صياغة عتبات الرسائل: العناوين، والملخصات، والمقدمات.

وقد توسل البحث بالمنهج التحليلي ببعديه التفسيري والنقدي، وتأدى إلى نتائج منها:

1. فقرةُ الدراسات السابقة ملاكُ مشروعيَّةَ البحث، ووسيلةٌ إلى استصفاء الجدة المعرفية، لكنها فهمت على غير وجهها في كثير من الرسائل الفقهية والأصولية، فعُدَّ في السوابقِ ما هو مقطوع الصلة بعنوان الرسالة وإشكالها، وسُردت عناوينها بصورة آليَّةٍ عريّةٍ عن النَّخل المطلوب، وهو مفتاح صياغة الإشكال، وتبيّن الإضافة المعرفية.

2. بيانُ الإشكال أمُّ الفقرات في المقدمة؛ وعقدُ التزامٍ منهجيٍّ بين الباحث والقارىء، توزن في ضوئه مراحل المعالجة ونتائجها، ومن الملحوظ في الرسائل الفقهية والأصولية ضمور الوعي بوظيفته المنهجية، وهو ضمور أعقبَ أخطاءً في صياغته وترتيبه؛ فلم يُنقَّح من العوائق الغريبة والطردية، ورُتِّب قبل الأهداف البحثية، والأصل أن تُشتقَّ من أسئلته، وتتناسل منه.

الكلمات المفتاحية: الأخطاء الشائعة؛ البحوث الجامعية؛ النقد، النماذج الفقهية والأصولية .

* المؤلف المرسل

المنارة للاستشارات

Abstract :

The idea of this research revolves around the critique of the introductory stage in university theses specialized in the field of jurisprudence and its fundamentals, and the purpose of addressing this idea is to monitor the common errors at this stage and evaluate in a manner that demonstrates the correctness that should be taken in the formulation of thresholds of messages: titles, abstracts, and introductions. The research invoked the analytical method with its explanatory and critical dimensions, and it led to results including:

1. The paragraph of previous studies is the angel of the legitimacy of the research, and a means to seek knowledge of novelty, but it was understood in other words in many jurisprudential and fundamentalist messages. It shows the cognitive addition.

2.Statement of the problem or the paragraphs in the introduction; A methodological commitment is made between the researcher and the reader, in light of which the stages of treatment and their results are weighed. It is noticeable in the jurisprudential and fundamentalist messages the atrophy of awareness of its methodological function, a dystrophy that followed mistakes in its formulation and arrangement It has not been revised from the strange and repulsive obstacles, and it has been arranged before the research objectives, and the principle is that it derives from its questions and reproduces it.

keywords: Common mistakes; university research; criticism; jurisprudential models and fundamentalism .

المنارة للاستشارات

مقدمة:

سياق البحث:

الرسائلُ الجامعيَّةُ ملاكُ البحثِ العلميّ وضمانُ نضجهِ واستحصادِهِ، ولا يُتصوَّر أن تقومَ للأمة نهضةٌ في حاضرها ومستقبلِها المرموق، وأبناؤها بمعزلٍ عن أدواتِ التفوّقِ البحثيّ ووسائلِ استمراره، ولذلك كانت الجامعةُ ملاذَ الباحثين والمخترعين، وبيئةً مُثلى لرعايةِ المواهبِ، وصناعةِ الفكرِ الحرّ.

لكنَّ البحثَ الجامعيَّ _ على خطرهِ وأثرهِ في قوامِ النّهوض المعرفيّ والحضاريّ _ لا يجري على الجادة في أحواله كلّها، والمتصفّح للرسائل في مرحلتي الماجستير والدكتوراه لا تخطىء عينه ضَلَعاً في مراحلها ومبانيها، مهما تجشَّم المشرفون عليها _ وفيهم أهل علمٍ وحذقٍ _ عرَقَ القربة في نخلها وإقامة أوَدِها. ومِن الطلاب مَن يدَّعي امتثاله للنصح، وانقياده للتوجيه، فإذا خلا لنفسه اطّرح ملاحظ مشرفه استكفاءً بفطير صنعه ورأيه، ولله في خلقه شؤون!

وليست الرسائل الفقهية والأصولية بدعاً في هذا الباب، فقد شاعت فيها أخطاءٌ تأصيليةٌ ومنهجيةٌ ولغويةٌ تناكد أصول البحث وقواعده المرعية، وهي أخطاء لا تجري على وزانٍ واحدٍ من حيث رتبةِ الخطأ وقدره، ففيها الفاحش الكبير الذي يداني الكبيرة، والهين اليسير الذي يشاكل المكروه وخلاف الأولى، وبينهما مراتب!

ولما كانت المرحلة التقديمية في الرسائل ذات أهمية وخطورة وشأن، بالنظر إلى وظيفتها البيانيَّة / الإعلاميَّة، فقد أدرت هذه الدراسة على رصد أخطائها في العتبات الثلاث: العنوان، والملخص، والمقدمة، مع استجلاب المُثل الموضِّحة، وعليها مدار الفهم والإفهام. وقد كنت منذ زمن غير قصير مكبّاً على تدوين هذه الأخطاء في كراسةٍ صغيرةٍ، مستصفياً إياها من المطالعات حيناً، ومناقشة الرسائل حيناً آخر، إلى أن التأمت بين يدي مادةٌ صالحةٌ لإقامةِ صلب دراسةٍ نقديةٍ دائرةٍ على العتبات المذكورة.

السوابق البحثية والإضافة المعرفية:

وطَّأ بعض الباحثين أكناف الحديث عن الأخطاء الشائعة في البحوث الجامعية، مع تفاوت مسلك التناول وحظ الإحسان، ومن الأعمال التي تُسلك في سياق السوابق :

أ. "**منهج البحث في الفقه الإسلامي: خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته**" (عبد الوهاب أبو سليمان، مكتبة الرشد، الرياض، ط 4، 2011 م).

المنارة للاستشارات

وهذا الكتاب يدور في فلك البحث الفقهيّ بمشاربه المتعدِّدة، والرسائل الجامعيَّة مشربٌ من تلكم المشارب، ومن النَّقائص المرصودة عند المؤلف ما يُلحظ ذيوعه في رسائلنا الفقهية والأصولية، كالنقل من غير المصادر الأصلية، والإسهاب في التعريفات، وتوضيح المسائل بالأمثلة الفقهية الغريبة، والاستدلال بالموضوع والضعيف.. وإذا كان النقدُ النظريُّ وارداً على الموارد التراثية، فإنَّ له نسباً ممدوداً إلى البحث المعاصر الذي لا يستغني عن الامتياح من تلكم الموارد. وقد كان المقام في الكتاب يحوج إلى سوْقِ المُثُل المُناسبة، وهي رافدُ بيانٍ وتبيينٍ، بيد أن المصنِّف ضرب صفحاً عن ذلك، ففات غرضٌ مرجوٌّ من النقد، وهو معرفة ضروب الأخطاء وأعيانها، لتُقاس عليها الأشباهُ وتُحذر!

ودراستي أدق منزعاً ونقداً مما ورد في الكتاب؛ إذ عنيت بتفصيل القول في أخطاء البحوث الجامعية في المرحلة التقديمية، مع جلب المُثُل من الرسائل الفقهية والأصولية، وتقويم المنآد من عتباتها ومداخلها.

ب. "**البحث العلمي وأخطاؤه الشائعة**" (عوض حسين التودري، جامعة أسيوط، ط.1، 2012 م).

وهذا الكتاب يدور في فلك البحث الجامعيّ، إلا أن له إدلاءً وإفضاءً إلى فنِّ التربية، ومنه تُستمدُّ الأدبيات والقواعد المرعية، وفي مجاله تُرصد الأخطاء والنقائص. وقد أفسح المؤلف محوراً مستقلاً برأسه للحديث عن الأخطاء الشائعة في مضمار البحث التربوي، واختصرها في رؤوس أقلام؛ ليسهل الانتفاع بها، وأخلاها من المُثُل الشَّارحة، وكأني بالباحث يتغيّا وضعَ دليلٍ ميسَّر لأخطاء التصميم، والعنوان، والمقدمة، والمنهجية، واللغة، والمراجع، والطباعة.

بيد أن الباحث ضيَّق واسعاً في مواضعَ من نقده، وقضى بتغليط إجراءات وأعراف لا تجافي أصول البحث في شيء؛ بل إن لها وظيفةً وأثراً مرجواً، ومن هذه البابة قوله : (الإهداء لا يجوز في البحث العلمي)، وقد أرسله عرياً عن التعليل، وأي تعليل يُتمسَّكُ به في رفضِ عتبةٍ مستحسَنةٍ في الرسائل، يُراد بها البرور بالآباء، والوفاء للأهل، والتحفي بشيوخ الدرس والإفادة؟! فالإهداء بمنزلة الشكر والتقدير، وهو واجبٌ لأصحاب الأفضال وذوي الأيادي البيضاء.

المنارة للاستشارات

ودراستي تعنى برصد بأخطاء المرحلة التقديمية فقط، وتدور على نماذج الرسائل الفقهية والأصولية، مع القيام على التمثيل، وبيان الصواب المشفوع بدليله وتعليله. فالتفاوت، إذا، بين العملين ملحوظ في جانبين:

الأول : التوسع في نقد المرحلة التقديمية للرسائل، **والثاني** : الدوران في فلك البحث الفقهي والأصولي، وهو مختلف في مشربه وأدبياته عن البحث التربوي.

ج. **"أخطاء شائعة في البحوث العلمية "** (لحسن ذبيحي ولياس شوبار، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ع. 28، 2017 م).

وهذا البحث يدور على نقد أخطاء صياغة العنوان، والمشكلة، والأهداف، والدراسات السابقة، والفروض، والمنهج، ومناقشة النتائج، وكتابة المراجع، لكن مجاله التطبيقي يباين مجال العلوم الشرعية؛ إذ ما ورد فيه من أصول بحثية ومقررات منهجية معمول به في تخصصات تربوية واقتصادية وإحصائية، والمتن الدراسي في هذه التخصصات ذو بنية متفردة وأعراف خاصة، والخطأ الشائع فيها قد لا يشذ عن متعلقاتها وخصوصياتها.

والحق أن دراسة متخصصة في نقد أخطاء البحث العلمي، لا تؤتي أكلها إلا بتقريب مواطن الخطأ بالمثال الشارح المستمَدّ من الرسائل أو البحوث المحكمة؛ فلا سبيل إلا التحرز من العثرات إلا بمعرفة عينها ونوعها وسياقها والباعث عليها، أما النقد النظري فلا يعدو _ في كثير من الأحيان _ حيّز الوصايا المجرّدة الشاغرة من المعاني المحسوسة المأنوسة.

ودراستي ذا نسبٍ نظريٍّ بالعلوم الشرعية، ونسبٍ تطبيقيٍّ بالتخصص الفقهيِّ والأصوليِّ، والنقد فيها منحطٌّ على الأخطاء الشائعة في المرحلة التقديمية للرسائل، وهي أخطاء قد ترد على البحث العلميِّ بمتباين ضروبه وألوانه، وقد ترد على البحث الشرعي خاصة بالنظر إلى خصوصيته المعرفية والمنهجية.

والحاصل أن الإضافة العلمية المرجوة لهذه الدراسة كامنةٌ في إرساء قواعدَ نقديةٍ صالحةٍ لتقويم منآد العتبات في الرسائل الفقهية والأصولية، وتبصير طلاب الدراسات العليا بمواطىء أقدامهم عند بدايات الولوج، فلا يزلون في صوغ أو تحرير أو ترتيب... ولا أعلم باحثاً سبق إلى نقد الأخطاء الشائعة في مقدمات الرسائل الفقهية والأصولية، وإن كان الإيماء إلى نماذج منها مبثوثاً في مراجع معاصرة عن قواعد الكتابة البحثية.

المنارة للاستشارات

إشكال البحث : يدور البحث على الجواب عن الأسئلة الآتية:

أ. ما أهمية المرحلة التقديمية في الرسائل الجامعية؟ وما السياق الوظيفي لعناصرها ومكوناتها؟

ب. ما الأخطاء التي تلابس عتبات الرسائل الفقهية والأصولية، وتخلّ باستوائها المعرفيّ والمنهجيّ؟

ج. ما السبل القمينة بتجاوز هذه الأخطاء، واستصفاء النموذج الأمثل لصوغ العناوين، والملخَّصات، والمقدِّمات؟

أهدافُ البحث: يروم البحث استيفاء الأهداف الآتية:

أ. بيانُ أهمية المرحلة التقديميَّة في الرسائل الجامعيَّة، واستجلاءُ الدور الوظيفيّ لعناصر هذه المرحلة ومكوّناتها البارزة.

ب. رصدُ أخطاء المرحلة التقديميَّة في الرسائل الفقهية والأصولية، مع التمثيل لها بالمُثُل المناسبة.

ج. إصلاحُ أخطاء المرحلة التقديميَّة على نحو يجلّي المنهج اللاَّحب لصوغ العناوين، والملخصات، والمقدمات.

خطة البحث : كَسر البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة

المقدمة: في بيان سياق البحث، وإضافته المعرفية، وإشكاله، وأهدافه، ومنهجه، وهيكله.

المبحث الأول: في بيان الأخطاء الشائعة في العناوين والملخصات.

المبحث الثاني: في بيان الأخطاء الشائعة في المقدمات.

الخاتمة: في استخلاص مسبوك الدراسة، وتحرير التوصيات المناسبة.

المنهج العلمي:

توسل البحث بالمنهج التحليليّ في بعديه التفسيري والنقدي، أما التفسير فكان معتمد الباحث في تعليل الظواهر والمنازع، والغوص على أسبابها، وأما النقد فكان متكأ الباحث في تتبع الأخطاء، وبيان عوارها، وإيراد الصواب مشفوعاً بدليله وتعليله. ولا تشذ الإجراءات البحثية عن فلَك المتعارف عليه من قواعد التوثيق والترتيب، وأدبيات المعالجة والكتابة.

المنارة للاستشارات

المبحث الأول : الأخطاء الشائعة في العناوين والملخَّصات :

من عتبات المرحلة التقديميَّة في الرسائل الجامعية: عتبة العنوان، وعتبة الملخَّصات، والعتبتان معاً عاملُ جذبٍ واستدراجٍ، ونافذةٌ للاطلاع على الحدود الموضوعية لفكرة البحث وغرضه، وقد شاعت فيهما أخطاءٌ ونواقصُ تخلُّ بهذه الوظيفة البيانيّةِ / التفاعليّة، ولم تكن الرسائل الفقهية والأصولية بنَجْوةٍ منها، مما يشدّ العزمَ على إقامةِ الأودِ العارضِ في عناوينها وملخصاتها:

المطلب الأول : أخطاء العنوان :

من العبارات الذائعة: (من أجاد المطلع أجاد المقطع)، وفيها من الحكمةِ واللَّفتةِ السخيَّةِ شيءٌ غير ضئيلٍ؛ لأن من أحسنَ في تولّجهِ نفذ إلى الأغوارِ، وكشف الأسرار، والعنوان متولَّجُ الباحثين إلى تنفيقِ بضاعتهم العلمية، والدلالة على حسنها، فإذا أُحسن انتقاؤه وصوغه، كان ما بعده من إقامة بنيان البحث، وبسط أكنافه سهلاً ميسوراً.

بيد أن الملحوظَ مجانبةُ الإحسان في وضع عناوين الرسائل، ومن مُثُل ذلك:

1. عدم انطباق العنوان على المضمون الإجماليّ للرسالة، ومثاله: عنوان (الأسهم الوقفية في الفقه الإسلامي)[1]، لا ينطبق على رسالة ميّزت في فصولها بين ضربين من الوقف: الأسهم الوقفية، ووقف الأسهم؛ بل إن الباحث أطال النفس في استقصاء الفروق بينهما بما لا يدع مجالاً للشكّ في استقلال كلّ ضربٍ بماهيته وطريقة إجرائه. والصحيح أن يستوعب العنوان الضربين معاً، فيصاغ على هذا النحو: (الأسهم الوقفية ووقف الأسهم في الفقه الإسلامي)، فيصير منطبقاً على فصول الرسالة ومنحاها العام.

2. خلل الصّوغ في العنوان، وله مُثُلٌ جمَّةٌ تتأبّى على الحصر، ومنها أن يقدَّم الأثرُ على المؤثر، مع أن الأثر في الرسالة دائرٌ على تطبيقات فقهية متأخرة في ترتيبها، أما المؤثر فله الصدارة من التنظير، وأصطفي للتمثيل هذا العنوان: (أثر مقاصد الشريعة في فقه القضايا الطبية)[2]، والصحيح الذي يعضّده هيكل الرسالة أن يصاغ العنوان على هذا النحو: (مقاصد الشريعة وأثرها في فقه القضايا الطبية)؛ لأن المقاصد، وهي المؤثر، حظيت بالترتيب في الهيكل، والأثر، وهو التطبيقات، لاحقٌ بالقسمِ النظريّ وخادمٌ له، فتعيّنت المطابقة بين العنوان والهيكل في ترتيب المؤثر والأثر.

[1] أحمد نزار أبو شهلا، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، 2018، (رسالة دكتوراه).

[2] جيداء رجب، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، 2017، (رسالة دكتوراه).

المنارة للاستشارات

3. إطالة العنوان الفرعيّ بتكرار لا طائل من تحته، ومثاله عنوان : (فقه الاستشراف وإدارة المخاطر: دراسة في تأصيل فقه الاستشراف وتطبيقه في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية)[3]، فلُحظ تكرر مصطلحي (فقه الاستشراف) و (إدارة المخاطر)، وهما مذكوران في العنوان الرئيسي، ويمكن اختصار العنوان الفرعي على هذا النحو: (دراسة تأصيلية تطبيقية في فقه المصارف الإسلامية).

ومن هذه البابة الجمعُ بين (النظري) و (التأصيليّ) في العنوان الفرعيّ، وهما في فَلَكٍ معنويٍّ واحدٍ، فيقال: (دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية) [4]، وهذا تكرارٌ تُصان عنه العناوين .

4. إغفال العنوان الفرعي مع الافتقار إليه في بيان المنحى الدقيق للرسالة، واستجلاء حدودها الموضوعية، ومن مُثُل ذلك هذا العنوان: (المقاصد في المذهب المالكي خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين)[5]، وصيغته لا تنبئ عن المعالم التاريخية والنظرية للدراسة، فيُفتقر إلى التقييد الفرعيّ الموضِّح، ولو صيغ على هذا المنوال: (المقاصد في المذهب المالكي خلال القرنين الخامس والسادس الهجري: التاريخ، والأعلام، والنظرية)، لكان أتمَّ وأحكمَ، وهذه الزيادة تناسب الفصول المحررة في الرسالة.

ومن هذه البابة عنوان : (المصالح والوسائل من كتاب القواعد الكبرى لسلطان العلماء العز بن عبد السلام)[6]، فلا يُعلم من العنوان صنيع الباحث في رسالته: هل هو جمعٌ لقواعد، أو تأصيلٌ لنظرية، أو دراسةٌ لتطبيقات؟ ومن تأمل الرسالة فضل تأمل أدرك أن المبتغى هو تأصيل نظرية المصالح والوسائل عند العز من خلال كتابه (القواعد الكبرى)، والإلماح إلى ذلك في العنوان الفرعيّ ضربةُ لازبٍ، حتى يُستدلَّ من المطلع على المقطع .

المطلب الثاني : أخطاء الملخَّصات :

الملخَّصُ عتبةٌ ضروريةٌ في الرسائلِ الجامعيَّةِ المعاصرةِ، ووجهُ الافتقار إليه أنه يُحيط متصفِّحَها بزبدةِ العمل، وغرضِ صاحبهِ منه، وربما استغني بهذه الزبدة عن قراءة الفهرس، أو تصفّح فصول الرسالة، ومن هنا ندرك سرَّ الحرص على نشر ملخَّصات الرسائل بمواقع الجامعات.

[3] أحمد ضرغام، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، 2015، (رسالة ماجستير).

[4] انظر عنوان: (مقاصد الشرعية في الأحكام التكليفية: دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية)، خالد الصغنوني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1440. (رسالة دكتوراه).

[5] نور الدين الخادمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط 2، 2002، (رسالة دكتوراه).

[6] محمد أقصري، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 2008، (رسالة دكتوراه).

المنارة للاستشارات

فبدهيٌّ أن يكون الإحكامُ شرطَ الملخَّصات، وهي نافذةُ الباحثين على محتوى الرسائل، لكن هذا الشرط اهتُضِمَ في مواضعَ:

1. سرد الفصول والمباحث في سياق الملخَّص، حتى ليغدوَ نسخة ثانية من هيكل البحث، وهذا خطأ شائع في الرسائل، ودونك رسالة (الأحكام الفقهية المتعلقة باستخدام الهاتف النقال)[7]، فقد عرضت الباحثة الفصول الخمسة للرسالة، وذكرت ما تحتها من مباحثَ ومفرداتٍ، مستغنية بذلك عن استصفاء الفكرة الرئيسة، واصطفاء بعض النتائج ذات الوزن والخطر. والأصلُ في الملخَّصات تقطيرُ الكلام في فكرة البحث وغرضه، واطراحُ التفاصيل الدائرةِ على خطته؛ إذ لكل مقام مقال، ومقام التلخيص لا يحتمل توسعاً في محاور البحث وتفريعاته.

2. إغفال ذكر المنهج العلمي في سياق الملخص، وهذا ملحظٌ دائرٌ في الرسائل، وكأن بالمضمون وحده قوام البحث وقيامه! والصحيح أن المنهج خادمٌ للمضمون ورفدٌ له، ولا تأصيل بدون منهجية مستقيمة تقيم المعالجة على أصح السبل والأدوات، فتعين أن يذكر مضمون الدراسة مقروناً بمنهجها، ليَستبين المنحى، ويَتجلَّى التوسل، ويُختَبَر التناغم بين الموضوع ووسيلته. ومن الرسائل التي ضربت صفحاً عن هذا العنصر البيانيّ المهمّ والمتمّ: (مستجدات عيوب النكاح وطرق إثباتها الطبية والفقهية)[8].

3. إغفال ذكر بعض النتائج، والعرف الغالبُ تذييل الملخص بنتيجتين مهمتين، وإنما يزكو البحث بنتائجه، والاصطفاء منها في سياق الملخص شدٌّ لنطاقه، وتجليةٌ لإضافته المرجوَّة، والمُثُل على هذا الملحظ متكاثرةٌ، ودونك ملخَّص الرسالة الموسومة بعنوان (الأحكام الفقهية المتعلقة باستخدام الهاتف النقال) [9]، فقد أخلاه صاحبه من متخيَّر النتائج، فجاء فقيراً في صلبه ومادته.

---

[7] هيفاء ستوربار، جامعة المدنية العالمية، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، 2014، (رسالة ماجستير).

[8] خالد عبد الله العون، جامعة قطر، كلية الشريعة، 2017، (رسالة ماجستير).

[9] ستوربار فطاني، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، 2014. (رسالة ماجستير).

المنارة للاستشارات

4. تذييل الملخص بنتائج هزيلة لا تعكس الإضافة العلمية للرسالة، ولا تجيب عن أسئلتها الإشكالية، وعُظمُها يدور في فلك المسلمات الفقهية والأصولية، أو التعريفات المشتهرة بين أهل الفن. ومن هذه البابة قول بعض الباحثين في ملخصه: (جميع أنواع السجود تدور على المعنى نفسه مهما كان مسماها، فكلها تدل على الخضوع والتذلل لله تعالى، إما لأداء فريضة، أو جبراً لخلل وقع فيه المصلي) [10].

فهل التهدّي إلى هذه النتيجة _ بعد تقطيع الأوقات واستكداد الذهن _ مما يزكو به ميزان البحث؟ وهل يخفى على شادٍ في الفقه أن السجود بأنواعه دائرٌ على معنى الخضوع والتذلّل؟

ونخيله الكلام أن حيّز الملخَّصِ ضئيلٌ، والكلمات فيه تُعدُّ كما تُعدُّ اليواقيتُ، مما يلزم بإحكام التلخيص على هذا النحو: بيان فكرة الدراسة والغرض منها في إيجازٍ مفيدٍ، واستجلاء المنهج العلمي المترسَّم، واصطفاء نتيجتين مهمتين من النتائج، يُستدلُّ بهما على الجهد الاستنباطي المبذول في معالجة الإشكال البحثيّ، وهذه العناصر الأربعة جرى العرف باستيفائها في أكثر الرسائل العربية والأجنبية.

[10] معتصم علي كساسبة، أحكام السجود في الفقه الإسلامي، جامعة جرش، كلية الشريعة، 2017، (رسالة ماجستير).

المنارة للاستشارات

المبحث الثاني: الأخطاء الشائعة في المقدمات :

المقدِّمةُ رأسُ العتباتِ في الرسائل، وسياقها حاكمٌ على المسار البحثيّ، وناطقٌ بالمعالم التي يتهدّى بها القارئ في أوائل إقباله على المطالعة، وكم من صنيعٍ ينتقدُ أو شرطٍ يُحاكم بالرجوع إلى (عقد الالتزام) الموضوعي والمنهجي في المقدمات، زيّداً على أن التقديم فنٌّ ذو أصولٍ وآدابٍ، وبُلغةٌ إلى استدراج القراء إلى عوالم المكتوب، فإذا أُحكم صوغه، وجُوِّد بيانهُ، كانت له أخذةٌ كأخذة السحر، وربَّ تقديمٍ فجٍّ مهلهلٍ زهَّد قارئاً في كتابٍ، فانصرف عنه، وفي متنه من الفوائد والعوائد شيءٌ غير يسير.

والملحوظُ في الرسائل الجامعية أن المقدمات لا تجري على الجادة إلا في النزر اليسير، ولا تُصاغ فقراتها إلا على وجهٍ من سوء الترتيب، أو على شاكلةٍ من الفهم المختلِّ لوظائف العناصر الرئيسة الموجِّهة للتقديم، كـ (السوابق البحثية) و (الإشكال) و (الأهداف) .

المطلب الأول : أخطاء فقرة أسباب الاختيار :

إن فقرة أسباب الاختيار ذات أهمية وشأن وأثر في استجلاء المحفزات البحثية، وإضاءة السياق الظرفي لميلاد البحث، وهو سياق _ إن جُلِّي في محله _ كان مستسعَفاً في الفهم عن المؤلفين، وتحقيق مراداتهم. والغالب أن تدور هذه الفقرة على تعليل الاختيار بدواعٍ ذاتية وموضوعية، لكن يلابس صياغتها من الخطأ ما يستدعي التشمير للبيان، ومن مُثُله الشائعة:

1 . الخلط بين أسباب البحث وأهدافه : وبينهما من البون ما يوجب التمييز بين كل فقرة في سياقها، وترتيبها في الموضع المناسب، فالأسباب محفزات ذاتية أو موضوعية حركت داعية القلم عند الباحثين، وبيانها له الصدارة من المقدمة، والأهداف مقاصدُ مرتبطةٌ بأسئلة البحث، والأصلُ أن يناط كل هدف بسؤال، حتى ليُتعيَّب عند أهل المناهج أن يُحرَّر من الأهداف ما هو مقطوع النسب بالأسئلة، ولذلك رتبت هذه الفقرة بعد فقرة الإشكال .

وقد عُقدت في مقدمة رسالة (مقاصد الشريعة عند الإمام الشافعي) [11] فقرة دُمج فيها بين (أسباب اختيار الموضوع وأهدافه) [12]، وهو دمجٌ تأباه أدبيات المناهج؛ لأن الباحث لم يعرض لإشكال البحث وأسئلته المعرفية، فكيف يُتصوّر صوغ أهداف لمشروع مغيَّب؟

[11] أحمد وفاق بن مختار، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2014 م. (رسالة دكتوراه).

[12] مقاصد الشريعة عند الإمام الشافعي، ص 23.

المنارة للاستشارات

ومن ثم فالمذكور في هذه الفقرة أسبابٌ محضةٌ دائرة على الكتابة في موضوع مقاصدي طريف، وإبراز منزلة الشافعي في فن المقاصد، ومدّ جسور الوصل المكين بين علماء المقاصد قديماً وحديثاً.

2. تقديم الأسباب الخاصة على الأسباب العامة : وهذا على خلاف منطق التدرج وأولوية الترتيب؛ إذ الأصل البداءة بالأعم والانتقال إلى الأخص، ومن ملاحظي في هذا السياق ما ذكرته صاحبة رسالة (الاختيارات الأصولية للقاضي أبي بكر بن العربي في كتابه "المحصول في الأصول")[13] من أن الداعي إلى التهمّم بالموضوع ثراء مادة الاختيارات في كتاب (المحصول)[14]، ثم ذكرت بعد ذلك داعياً أعم، وهو الشغف بالدرس الأصولي في أوائل الطلب، وهذا الداعي أسبق في الوجود، فتعين تصديره في فقرة الأسباب، وتأخير الداعي الأخص الدائر على الكتاب.

3. ترتيب فقرة أسباب الاختيار في غير محلّها: وهذا ملحظ دائر في الرسائل؛ إذ تؤخر هذه الفقرة عن حاقِّ موضعها، فتورد _ مثلاً _ بعد ذكر أهمية الدراسة، وإشكالها، وأهدافها، كما هو صنيع صاحب رسالة (الرخص الفقهية وتطبيقاتها على أحكام النازح)[15]، وكيف يستقيم تأخير بيان السياق الذاتي والموضوعي لميلاد البحث إلى هذا الموضع، وأول ما عني به المؤلفون _ على تراخي العصور _ الإفضاء بما خالج صدورهم من دواعٍ ومحفزاتٍ بحثية؟! وهل من المنطق في شيء أن يفرغ الباحث من بيان إشكال البحث وأهدافه وأهميته، ثم يرجع القهقرى إلى بيان دواعي الاختيار!

المطلب الثاني : أخطاء فقرة الدراسات السابقة :

فقرةُ الدراسات السابقة ملاكُ مشروعيَّة البحث، ووسيلةٌ مُثلى لتفادي المكرَّرات والمجترَّات من الموضوعات، ولا يركن قارئ إلى كتابٍ علميٍّ، ويسلِّم بجدته وعائدته إلا بعد اطلاعه على مستصفى نتائج هذه الفقرة، وتبيّنه لنواقصِ السوابق البحثية. ومن الملاحظ النقدية التي عنّت لي في هذا السِّياق:

[13] دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2017 م. (رسالة دكتوراه).

[14] الاختيارات الأصولية لأبي بكر بن العربي، ص 4.

[15] مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 2018 م. (رسالة دكتوراه).

المنارة للاستشارات

1. إخلاء المقدمة من فقرة الدراسات السابقة : وهذا خطأ شائعٌ ذائعٌ، يخل بملاكِ المشروعية البحثية، ويعمّي على القراء معرفةَ الوزن العلمي للرسالة، وقد يُرتكبُ هذا الخطأ عن سهوٍ وجهلٍ، وقد يُتعمدّ لسترِ العَوار والفقرِ من الأصالة والجدة، ولاسيما إذا وُجدت في الباب دراسات متكاثرة تدور في فلك الموضوع المختار، وربما وُجدت دراسة تحمل عنواناً قريباً من عنوان الرسالة، فتكون التعمية مقصودةً لتغرير القارىء وحمله على الظن بأنَّ البحثَ جديدٌ في بابه.

وسأدير النقد، هنا، على رسالة (الحكمة عند الأصوليين)[16]، فقد أخلت الباحثة مقدمتها من بيان الجهود البحثية السابقة، ولا أظن ذلك إلا سهواً، أو تقصيراً في الاستقراء، أو اعتقاداً بأن الأعمالَ المرصودة لا تدخل في حيزّ السوابق.

والحقُّ أن لهذا العنوان سوابقَ عامةً وخاصةً، أما العامة فكتاب (تعليل الأحكام) لمحمد مصطفى شلبي، وكتاب (مباحث العلة)[18] لعبد الحكيم السعدي، وأما الخاصة فكتاب (منهج التعليل بالحكمة وأثره في التشريع الإسلامي) لرائد نصري جميل أبي مؤنس[19]، و (حقيقة الخلاف في التعليل بالحكمة وأثره في الفقه الإسلامي) لعلي عباس الحكمي[20]، و(بيان الحكمة في التشريع الإسلامي) لمحمد بن محمد أبي السعد[21]. ولا يستدُّ الشروع في الرسالة إلا بتصفح هذه الأعمال، واستخلاص مسبوكِ نتائجها في باب الحكمة عند الأصوليين؛ حتى تُعلمَ النواقص فتُستدفَع، وتُستبانَ الإضافة المرجوة فتُحرَّر في محلها.

2. فهم فقرة الدراسات السابقة على غير وجهها؛ إذ تصوَّرها كثير من الباحثين ضرباً من الحشد والاجتلاب يُسَدُّ به فراغٌ من فراغات المقدمة، فيساقُ من البحوث ما لا يعدُّ في السوابقِ والأعمال الرائدة، حتى ترى السابقةَ البحثيَّةَ المرصودةَ مقطوعةَ النَّسبِ بعنوان البحث وإشكاله، وهما ضابطان مستصحبان في الاختيار والتقييم. ومن النماذج التي استوقفتني في هذا السياق :

---

[16] صباح السامرائي، دار الكتب العلمية، ط 1، 2009. (رسالة دكتوراه).

[17] دار النهضة العربية، ط 2، 1981 م.

[18] دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 1، 1986 م.

[19] المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط 1، 2007.

[20] مجلة جامعة أم القرى، العدد: 8، 1993 م.

[21] مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، العدد: 339.

المنارة للاستشارات

*رسالة (فقه المقاصد والمصالح بين العز بن عبد السلام وأبي إسحاق الشاطبي) [22]، ومن السوابق البحثية المعتمدة في مقدمتها: (نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين) [23]، وهذه الدراسة مبتورة الصلة بموضوع الرسالة وغرضها الرامي إلى عقد موازنات في الفقه المصلحي بين ابن عبد السلام والشاطبي، ولا جرم أن الفائدة المنهجية محققة من الدراسة؛ لكنها غير مقصودة بالقصد الأول؛ وإنما العبرة في انتقاء السوابق بالمعيارين الموضوعي والإشكالي.

* رسالة (فقه السياسة الشرعية عند ولي الله الدهلوي)[24]، وفي مقدمتها دراسات لا تدلي بنسب أو سبب إلى عنوان البحث وإشكاله، وهي: (شرح كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية)، و (السياسة الشرعية عند الجويني: قواعدها ومقاصدها)، و (تطبيقات السياسة الشرعية عند ابن القيم). وإذا وُزنت هذه الأعمال بميزان عنوان البحث وإشكاله شالت كفَّتها؛ لأن العنوان دائرٌ على فقه السياسة الشرعية عند الدهلويّ، والإشكال دائر على تحليل (الأفكار السياسية التي تركها الشاه ولي الدين الدهلوي)[25]، وما صلة السياسة الشرعية عند الجويني وابن القيم بالسياق الموضوعي للرسالة؟ وما صلة كتاب تراثي في السياسية الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية بالسوابق البحثية الأكاديمية؟ فهذا خلط بيّن الدراسات السابقة ومصادر البحث!

وإن عجبت فأعجب أن باحثة زبرت رسالتها عن (نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية)[26]، وعدّت في السوابق البحثية كتاب (الأمير) للفيلسوف الإيطالي (نقولا ميكيافيلي)، نظراً إلى عنايته بالوسائل وإطلاق اعتبارها دون قيد أو شرط، فهل ما كتبه هذا الفيسلوف صاحب المقولة الذائعة (الغاية تبرر الوسيلة) معدودٌ في الدراسات السابقة الممهّدة لموضوع نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية؟ وهل كان من إشكال البحث بيان المعالجة الميكيافيلية لنظرية الوسائل؟

[22] عبد النور بزا، مؤسسة للتراث الإسلامي، لندن، ط 1، 2014 م.

[23] نفسه، ص 11.

[24] كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 2013 _ 2104 م. (رسالة ماجستير).

[25] نفسه، ص 9.

[26] أم نائل بركاني، دار ابن حزم، بيروت، ص 2009 م. (رسالة دكتوراه).

المنارة للاستشارات

والحاصلُ أن فقرةَ الدراسات السابقة صارت في عرفِ كثير من الباحثين وعاءً لكل ساقطةٍ، ومتجلّى لاستعراض قُدَرِ الحشد والاجتلاب، ولو أدركوا وظيفتها الاستقرائية النقدية، وغرضها الدائر على قدح أسئلة البحث واستثارة الإشكال المعرفيّ، لأجادوا فيها الصنيع، وساروا سيرَ السويّ المتهدّي ببصائر المنهج!

3. ترك التقييم واستصفاء الإضافة المعرفية، وكأني بالسوابقِ تُقصد لذاتها، وتُطلبِ حشداً للعناوين، وإنما هي وسيلةٌ إلى تلمّس الثغرات في المسار التاريخيّ للبحث المطروق، وإقامة أودها، وتحرير الإضافة العلمية التي يرجوها الباحث من بحثه. والوسيلة _ إن أَكْدَتْ وضلّت عن المقصود _ سقطَ اعتبارها، وعُدل عنها إلى ما هو أجدى على التوسل وأوفى بمقاصده.

ومن النماذج المنقودة في هذا الباب أن صاحب رسالة (المقاصد الجزئية: ضوابطها، حجيتها، وظائفها، أثرها في الاستدلال الفقهي)[27]، عني بسوق سابقتين بحثيتين هما : (أثر المقاصد الجزئية في فهم النصوص النبوية)، و (فقه المقاصد: إناطة الأحكام بمقاصدها)[28]، واستغنى بعرض المضمون الإجمالي عن التقييم، وطوى كشحاً عن بيان الإضافات المقدَّرة في بحثه مما يُعدُّ استدراكاً على السوابقِ، واستتماماً لمسارها البحثي. وهذا الضرب من المعالجة يفرغ فقرة (الدراسات السابقة) من مضمونها وعائدها، ويصيّرها رصداً بيبليوغرافياً مجرداً مقصوداً بالقصد الأول، وكأني بالباحث يستعرض السوابق لأجل الإفادة المصدرية والتاريخية فقط، ويوكل إلى القارىء مهمة الموازنة واستجلاء الفروق بين صنيعه وصنيع السابقين!

4. الفصل بين الدراسات السابقة وبيان الإضافة المعرفية، وهذا من غرائب ما وقفت عليه من أخطاء المقدمات؛ ومُثله ليست بالكثيرة، ومنها أن صاحب رسالة (الاجتهاد الجماعي في الفقه الإسلامي)[29] أجاد في تقري السوابق وتقييمها، وأرخى الطِّوَل في ذلك بما يستوفي غرضَاً منهجياً أصيلاً من أغراض فقرة الدراسات السابقة، لكنه أخَّرَ بيان مزايا رسالته وجوانب الإضافة فيها إلى موضعٍ من المقدمة لا يليق بهذا البيان المتصلِ بسياق تقييم السوابق البحثية ونخلها، ففصل بين هذه السوابق وتحرير إضافته العلمية بكلام طويل

[27] وصفي عاشور أبو زيد، دار المقاصد، القاهرة، ط 1، 2015 م. (رسالة دكتوراه).

[28] نفسه، ص 35 _ 36.

[29] خالد حسين الخالد، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط 1، 2009 م. (رسالة دكتوراه).

المنارة للاستشارات

عن منهج البحث وإجراءاته [30]، وهو فصل يقطع العلائقَ بين المقدمات والنتائج؛ لأن القراءة النقدية للتسلسل التاريخي لموضوع البحث مفتاحٌ لاستصفاء نخبة الإضافة العلمية، وما يُرادُ بها من سدٍّ ثُلَمٍ، وجبرِ نقصانٍ.

5. إغفال الترتيب التاريخي لصدور الدراسات السابقة، وهذا ملحظ إن تبدّى شكلياً؛ إلا أن من ورائه عائداً معرفياً ومنهجياً يتجلّى في استيعاب التطور التاريخي لمسار البحث في الموضوع، وما لابسه من مدٍّ وجزرٍ على المستويين التأصيلي والمنهجي، وهذا الاستيعاب لا يتأتى بتقديم بحث جديد على بحث قديم من حيث تاريخ الصدور، مما يوجب ترتيب البحوث لوضعها في نصابها التاريخيّ. ومن مُثُل هذا الخلل الترتيبيّ أن صاحب رسالة (فقه المصالح والمفاسد بين العز بن عبد السلام وأبي إسحاق الشاطبي)، ذكر في مقدمته أربع سوابق بحثية : الأولى : صادرة سنة 2005م، والثانية صادرة سنة 2000م، والثالثة صادرة سنة 2002، والرابعة صادرة سنة 1992م [31]. والظاهر أن الباحث آثر البداءة بالجديد من الدراسات، وهذا منزعٌ مرجوحٌ لوجهين : الأول : أن جهد السابق الرائد حقيق بالتصدير والتنويه، وإحلاله المرتبة الأولى في ترتيب الدراسات السابقة قسطٌ ونصَفةٌ وتأثيلٌ لحقيقةٍ تاريخية راسخة في المسار التطوري للبحث . والثاني : أن تصدير الدراسات بالجديد منها لا يسعف على تلمّس التطور التاريخي لمعالجة الموضوع، فيقف القارئ أول ما يقف على عتبة مستجداته، ثم يرجع القهقرى إلى بواكيره وأولياته، فيُغمّ عليه، وتلتاث الرؤية!

المطلب الثالث : أخطاء فقرة إشكال البحث :

إشكال البحث تصويرٌ لثُلمةٍ أو فراغٍ في حقلٍ معرفيٍّ معيّنٍ [32]، يُصاغ في عبارة محكمة، أو أسئلة بحثيَّة تستدعي جواباً ممكناً، لكنه ليس بالسهل؛ لإعواص المسائل في الغالب، ووقوعها في محل التجاذب الفكري. وهذا الجواب قد يقطع دابر الإشكال، ويتهدّى إلى الحكم الفصل، وقد يعكسُ رؤية اجتهادية قابلة للتطوير والتثوير في إطار صيروةٍ بحثيةٍ متناميةٍ وتلاقحٍ فكريٍّ مطَّردٍ.

[30] نفسه، ص 15 _ 26.

[31] فقه المقاصد والمصالح بين العز بن عبد السلام وأبي إسحاق الشاطبي، ص 17 _ 18.

[32] المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة، عبد الرحمن حللي، ص 33.

المنارة للاستشارات

وهذه الفقرة أمُّ الفقرات في المقدمة؛ لأن الإشكال نبراس الباحث في مراحل بحثه، وميزان ضابط لجدته المعرفية، لكن وظيفته المنهجية ندّت عن الأذهان، وكان غبُّ ذلك غير محمودٍ في صناعة البحث العلميّ، ومن أخطاء هذا الباب :

1. إغفال الإشكال، وهو ملحوظ في رسائل جامعية غير يسيرة أحرز بها أصحابها درجات الماجستير والدكتوراه في الفقه والأصول[33]، ولا أعلم كيف استقام تقييم هذه الرسائل، وبأي ميزان وزنت؟! لأن بيان الإشكال عقد (التزام منهجي) [34] بين المؤلف والقارىء، وفي ضوء بنوده يُحكم بالسداد أو الاختلال؛ بل إن الباحث لا يستطيع أن يسير في بحثه على هدى وبصيرة إلا باستصحاب العوائق أو العُقد العلمية التي حدت به إلى الكتابة والتأصيل، ولا يستمكن من وزن نتائجه إلا بالردّ إلى الأسئلة البحثية المعبِّرة عن الإشكال. والحاصل أنه (لا أطروحة جيدة، بغير إشكال جيد)[35].

2. التورط في الإشكال الوهميّ، كعدّ الواضحات والجليّات في حيز الاستشكال، ومثلها لا يثير قلقاً معرفياً، أو يعبر عن نقصٍ في المعارف والمناهج، ومن هذه البابة تلكم الأسئلة البحثية التي تدور على تعريف المصطلحات كقول بعضهم: (ما المقصود بالسياسة الشرعية؟)[36]، فهل هذا المفهوم من المعوِصاتِ المؤرقة للبال حتى ينتصب باحثٌ جامعيٌّ للكتابة فيه؟ وأحاشي من هذا السياق ما كان من قبيل الدراسة المصطلحية المتخصصة التي تعنى بتحرير مشكل اصطلاحي وفتح أقفاله، فإن من المصطلحات ما يتهجم اللبس على مفهومه، أو يكون سبيكةً خالصةً لعالم معين، استبدّ بها عن علماء الفن، وهنا يسوغ سوق سؤال إشكالي عن مفهوم المصطلح المتلبس؟

---

[33] انظر على سبيل المثال:

1. الحكمة عند الأصوليين، صياح السامرائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2009 م، (دكتوراه).

2. الاختيارات الأصولية بأبي بكر بن العربي في كتابه (المحصول في الأصول)، سوسن الكوش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2018، (دكتوراه).

3. مقاصد الشريعة عند الإمام الشافعي، أحمد وفاق بن مختار، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2014، (دكتوراه).

4. الفقه الافتراضي في مدرسة أبي حنيفة، عمر نهاد الموصلي، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 2014 م، (ماجستير).

[34] المدخل إلى منهجية البحث وفنّ الكتابة، عبد الرحمن حللي، ص 46.

[35] أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، ص 36.

[36] فقه السياسة الشرعية عند ولي الله الدهلوي، ص 9.

المنارة للاستشارات

والحق أن صوغَ الإشكال العلميّ ليس بأمر هين، وتنقيحُ مناطه من العوائق الغريبة والطردية ضربة لازب؛ وقد لوحظ في كثير من الرسائل أن الإشكال وهميٌّ غريبٌ عن ميدان البحث؛ (بكون عوائقه غير مطردة على كل حال، وقائمة في كل المظان)[37]. ومن هذا الصنف أن يسأل الباحث هذا السؤال: (ما علاقة الهاتف النقال بالمجتمع البشري من حيث الاستخدام؟)[38]، فهل كانت هذه العلاقة لحظة اختمار فكرة البحث مشتبهة أو محيرة حتى تستوي عائقاً معرفياً؟ صحيح أن سياق الدراسة متصل بمعالجة الأحكام الفقهية للهاتف النقال، لكنّ السؤال عن علاقته بالمجتمع من حيث الاستعمال لا يؤثر في مناطات البحث، ولا يوجّه نسق التأصيل توجيهاً مباشراً .

3. ترتيب الإشكال في غير موضعه، والغالب أن يُرتب في الرسائل قبل الدراسات السابقة [39]، وهذا على خلاف المنهج السليم الذي يقتضي تبصراً بالوظيفة المنهجية لكل فقرة من فقرات المقدمة. ولما (كانت القراءة الناقدة هي مفتاح تصور المشكلة البحثية)[40]، فإن السوابق البحثية حقها التقديم؛ لتُنخل بميزان النقد، وتُرسم في ضوئها خارطة الإشكال، ومن هنا جاء ترتيبه متأخراً ولاحقاً بالسوابق؛ إذ هي رافده وقادحه، ولا يسوغ تقديم المرفود على الرافد!

المطلب الرابع : أخطاء فقرة أهداف البحث :

أهداف البحث تدور على مقصدية الباحث، وما دار في خلده من سؤالات معرفية حافزة على الكتابة، ومفتقرة إلى الجواب. وهذه الفقرة تعدّ التزاماً منهجياً متفرعاً عن الإشكال، ولا بدَّ أن توزن النتائج بميزانه، حتى يُعلم حظ الرسالة من استيفاء مقاصدها المرسومة في العقد المبرم في المقدمة. وقد وقفت على خطأين شائعين في صياغة هذه الفقرة :

---

[37] أبجديات البحث في العلوم الشرعية. فريد الأنصاري، ص 35. (بتصرف يسير).

[38] الأحكام الفقهية المتعلقة باستخدام الهاتف النقال، ستوربار دورلوه، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2014 م، (رسالة ماجستير)، ص 4.

[39] انظر على سبيل المثال:

1. الرخص الفقهية وتطبيقاتها على أحكام النازح، أيمن السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 2018م، (رسالة دكتوراه)، ص 13 _ 16.

2. التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية، منير بن رابح يوسف، مركز نماء، ط 1، 2015م، (رسالة دكتوراه)، ص 22 _ 29.

[40] المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة، عبد الرحمن حللي، ص 45.

المنارة للاستشارات

1. اختلال التناغم بين الإشكال والأهداف؛ إذ قد يصوغ الباحث أهدافاً لا تدلي إلى الإشكال بسبب أو نسب، والأصل أن يُناط كل سؤال بحثي بهدفٍ، حتى إذا استوفيت الأهداف في النتائج، صار الإشكال في حيز التجلي المطلوب .

ومن مُثُل هذا الفصل أن صاحب رسالة (التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية) ساق سؤالاً عن الحاجة التي تدعو إلى الأخذ بالتفسير المصلحي للنصوص [41]، ولم يصغ هدفاً خاصاً به في فقرة الأهداف، ثم ذكر من الأهداف (إبراز شخصية الإمامين الجصاص وابن العربي)[42]، ولم يوطىء لذلك بسؤال عن هذا الموضوع!

2. ترتيب فقرة الأهداف في غير محلّها؛ إذ تُقدَّم أحياناً على فقرة الإشكال، وهي بمنزلة الجواب عن أسئلته، كما ورد في مقدمة رسالة : (استثمار النص الشرعي بين الظاهرية والمقتصدة) [43]، فالباحث نص على غرضه المقصود، وهو (التطلع بجدية ووعي إلى التعرف المبصر على مناهج علمائنا رحمهم الله في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة، وما لهذه المناهج من فائدة عظمى وأثر بارز في تفهم مراد الله تعالى من تلك النصوص)[44]، ثم ساق بعد ذلك إشكال الدراسة مصوغاً في أسئلة فرعية متناسلة عن سؤال جوهري، وأي منطق في تقديم الجواب على السؤال؟ بل إن كل جواب يسبقه مهيّجٌ وباعثٌ!

ومن الملحوظ أيضاً الفصل بين فقرة الإشكال وفقرة الأهداف بفقرات تقطع الحبل السُريَّ بين الأسئلة البحثية وجواباتها، كما ورد في رسالة (التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية)[45]، فقد فصل الباحث بين الفقرتين المتلازمتين بكلام عن أسباب الاختيار وأهمية الموضوع، فتلاشى رباط المعنى بين الإشكال المصوَّر ومقاصد معالجته.

3. الاعتداد بما لا يعدّ هدفاً بحثياً، ومرد ذلك إلى خلل في ضبط الإشكال وتنقيح مناطه، ومتى غفل الباحث عن التنقيح المطلوب تصوَّر من الأهداف _ والأصل أن تُشتقَّ من الأسئلة _ الغريبَ والطرديَّ والملغى، ومثاله: أن صاحب رسالة (التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية) ذكر من أهدافه (إبراز شخصية الإمامين الجصاص وابن

[41] التفسير المصلحي للنصوص، منير بن رابح يوسف، ص 22.

[42] نفسه، ص 25.

[43] أحمد ذيب، مركز نماء، بيروت، ط 1، 2015 م، (دكتوراه)، ص 23.

[44] نفسه، ص 23.

[45] نفسه، ص 22 _ 25.

المنارة للاستشارات

العربي)[46]، والفصل التمهيدي الدائر على الترجمة للعلمين لا يعدُّ من أغراض الدراسة؛ وإنما هو من باب الموطئات التاريخية التي لا تعرى عنها الرسائل عادة، ولو ضُرب عنه صفحاً استغناءً بشهرة المترجميْن، ووفرة المكتوب عن سيرهما، لما تحيّفَ ذلك بناءَ الرسالة ونطاقها التأصيليَّ.

المطلب الخامس : أخطاء فقرة المنهج العلمي :

من الأعراف الدارجة في مقدمات الرسائل بيانُ المنهج العلميّ المترسَّم في معالجة الإشكالِ واستيفاء مقاصد الدراسة، وهو تعبيرٌ عن (سؤال الكيف[47]، يضارع في أهميته وخطورته (سؤال الكم)؛ بل إنهما متلازمان، والتناغم بينهما مرعيٌّ ضرورةً بالنظر إلى أن كلَّ موضوع يناسبه من الانتهاج المعرفيّ ما لا يناسب غيره، فتُستصحب خصوصيته التاريخية، أو الإحصائية، أو التركيبية..

وقد لوحظت على مقدمات بعض الرسائل أخطاءٌ في صوغ الفقرة المنهجية، مردها إلى فقرٍ من علم المناهج، وتساهلٍ في ضبط المنهج المختار وتحرير سياقه الوظيفي، ومن أشهر هذه الأخطاء وأسيرها:

1. الإخلال بتسمية المناهج واستيعابها؛ فقد يتفصّى الباحث من ذكر مناهجه، ويستغني بما ذكر في المقدمة من أهمية البحث وأسبابه وحدوده وأسئلته كما ورد في رسالة : (الصياغة الفقهية في العصر الحديث)[48]، وكأني بالفقرة المنهجية فضلة بلغة النحويين! والأصل أن بيانها واجبٌ عينيٌّ بل مضيَّقٌ؛ لأنها تعبيرٌ عن الإطار المنهجي للرسالة، وهذا التعبير لا بدَّ من وزنه من جهة صحة تسمية المنهج ومناسبته لإشكال البحث.

وقد يذكر الباحث المناهج في مقدمته، ولا يستوعبها عدّاً وتسميةً، كما هو الشأن في رسالة : (استثمار النص الشرعي بين الظاهرية والمقتصدة)؛ فصاحبها سمّى (المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي)[49]، وأغفل منهجاً بارزاً مستثمراً في دراسته، وهو (المنهج التاريخي) المتوسل به في تتبع الجذور التاريخية للمدرسة الظاهرية، والجذور التاريخية للمدرسة

[46] التفسير المصلحي لنصوص القرآن، منير بن رابح يوسف، ص 25.

[47] المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة، عبد الرحمن حللي، ص 83.

[48] الصياغة الفقهية في العصر الحديث، هيثم الرومي، دار التدمرية، السعودية، دار ابن حزم، بيروت*لبنان، ط 1، 2012 م، (رسالة دكتوراه)، ص 6 _ 9.

[49] استثمار النص الشرعي بين الظاهرية والمقتصدة، أحمد ذيب، ص 24.

المنارة للاستشارات

التعطيلية في معالجة القضايا الفقهية المعاصرة، وكان الفصل الأول وعاءً لاستثمار قواعد هذا المنهج في التأريخ لظاهرة التعطيل النصي، ورصد أطور نشأتها .

2. ذكر المناهج عرية عن تعليل اختيارها وبيان وجه الاستفادة منها، فيُكتفى بالقول : (يعتمد البحث المنهج الوصفي، والتحليلي، والاستقرائي..)[50]، ولا يُشدُّ نطاقُ الاختيار بتعليل الكفاية الإجرائية للمنهج بالنظر إلى طبيعة الدراسة وخصوصية الإشكال فيها، ولا يُجلَّى وجه الاستفادة من المنهج في محلِّه اللائق به؛ إذ لكلِّ منهج أدواته التي تحقّق المعالجة المناسبة في سياقات معينة.

3. الخلط بين المنهج وإجراءات البحث، وهو خطأ واسعُ الانتشار في الرسائل، وربّما لا يُستنكر بسبب الاعتياد والتواطؤ، فترى الباحث يصدّر فقرة المنهج بقوله : (اتبعت في ذلك المنهج الآتي: اعتماد المراجع والمصادر الأصلية في العزو والتحليل، وذكر الآيات بأرقامها وأسماء صورها، وتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية بقدر الإمكان، ودراسة معظم كتب ابن القيم، والتركيز على أهمها...) [51].

والفرق واسعٌ بين المنهج العلمي والإجراء البحثيّ، فالأول مداره على (الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة) [52]، والثاني مداره على بيان خطوات الدراسة في عرض المسائل، وتوثيق النصوص، وشرح المصطلحات، وتحري آداب الإخراج والصياغة وما شابه ذلك.

4. الإخلال بترتيب المناهج، فيُقدَّم ما حقه التأخير، ويُؤخَّر على ما حقّه التَّقديم، ومعلوم أن البناء المنهجيَّ متراصٌّ في حلقاته، وكل حلقة تفضي إلى أختها، فيُبدأ بما كان وطاءً لغيره، تنصيصاً في المقدمة، وإعمالاً في المتن، وقد رأيت من يشذّ عن هذا السَّنن، ويخالف الترتيب، فيقول في الفقرة المنهجية: (كان اعتمادي على المنهج التحليلي الذي يتيح لي تحليل أهم أطروحات الإمام الشاطبي في هذا الميدان، ثم اعتمادي على المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع شوارد هذا المفهوم في ثنايا الكتب المختلفة بغية لمّها، والحكم على مجموعها)[53]، وكيف

---

[50] الأحكام الفقهية المتعلقة باستخدام الهاتف النقال، هيفاء ستوربار، ص 5

[51] مقاصد الشريعة ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2008 م، ص 12 _ 13.

[52] مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 3، ص 4.

[53] البعد التنزيلي في التنظير الأصولي عند الإمام الشاطبي، بلخير عثمان، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط 1، 2009، (رسالة ماجستير)، ص 16.

المنارة للاستشارات

يستقيم تحليل أطروحات الشاطبي، قبل استقراء مادتها، وتتبع مواردها؟ فالاستقراء أسبق وجوداً من التحليل، وحقه التقديم في تنصيص الباحث على مناهج الدراسة .

5. عدُّ بعض الملكات والأدوات منهجاً مستقلاً، وقد وقع لي مثالان صريحان لهذا الخطأ المنهجي :

* الأول : التعبير عن النقد في بعض الرسائل ب (المنهج النقدي) [54]، وهذا تجاوزٌ مرفوضٌ عند أرباب المناهج؛ لأن النقد ملكةٌ أو أداةٌ تُستصحَب في كل منهج على تفاوت في أصليةِ هذا الاستصحاب وقدره، ومتى أحسن توظيفه _ أي النقد _ صار (المنهج منتجاً وفعالاً) [55]؛ بل إنه رافد أصيلٌ من روافد المنهج التحليليّ إلى جانب التفسير والاستنباط [56]، ووجه ذلك أن تحليل الإشكال يحوج أحياناً إلى تقويم فهم أو استنتاج احتكاماً إلى قواعدَ متفقٍ عليها.

* الثاني : التعبير عن الإجراء التطبيقي في بعض الرسائل ب (المنهج التطبيقي)[57]، وهذا تجاوزٌ آخر لا يستسيغه الذوق المنهجيّ؛ لأن إيراد التطبيقات والمُثُل منحى في المعالجة يُستوفى به تأصيل المسائل، وتهذيب معاقدها، ولا يُتصوَّر الاستغناءُ عنه في بحثٍ علميّ أيا كان لونه ومشربه؛ التفاتاً إلى وظيفته البيانية الدائرة على تصوير المجرَّدات بصورة المحسوس والمأنوس، وإحضار النظائر والأشباه في النفوس على سبيل الأنس بها.

المطلب السادس : أخطاء فقرة الصعوبات البحثية :

الغالبُ أن تُذيَّل المقدمات بفقرةٍ عن الصعوبات التي اكتنفت ميدان البحث، وجشّمت الباحث عناءً في تجويده وإتمامه، وهذا الصنيع يُسلك في بابين : أولهما : باب بسط الأعذار، والتماسِ المحامل، إذا وُجد في الرسالة ما يُنتقد؛ لأن كثرة العوائق وشدتها قد تقوم شفيعاً عند تقصيرٍ أو إخلالٍ، والتشوف إلى الإعذار غالبٌ على أصحاب الرسائل، والثاني : باب الإفضاء المجرّد بالمكابدات، ويناسب ذلك سياقٌ جامعٌ بين الجانبين الموضوعيّ والذاتيّ كالمقدمات.

---

[54] الاتجاهات المعاصرة في مقاصد الشريعة الإسلامية، سعد بن مقبل العنزي، دار طيبة الخضراء، ط 1، 2017 م، (دكتوراه)، ص 26.

[55] المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة، عبد الرحمن حللي، ص 98.

[56] انظر تفصيل الروافد الثلاثة في: أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص 119 _ 125.

[57] أثر السياق في توجيه دلالة الأمر، ظلال أم الخير، جامعة الشارقة، 2017، (رسالة ماجستير)، ص 13.

المنارة للاستشارات

والحق أن فقرة الصعوبات البحثية فُهمت على غير وجهها في بعض الرسائل، ومن شواهد ذلك :

1. عدّ المشاكل الخاصة في صعوبات البحث، ومن هذه البابة :

* (عدم توافر مكان آمن للكتابة)[58].

* (الأجواء المتقلبة في البلاد من ناحية الاستقرار والأمن)[59].

* (كوني إماماً وخطيباً مضيَّقاً علي) [60].

* (التنقل من محافظة لأخرى لاستشارة الأستاذ المشرف)[61].

* (انقطاع الكهرباء والمواصلات في كثير من الأوقات)[62].

* (غربتي وبعدي عن أهلي وأقاربي وبلدي)[63]

وهذه العبارات خارجةٌ عن سياق الصعوبة البحثية؛ إذ الأصلُ في العوائق أن تنبثق من العمل نفسهِ، كبكورة الموضوع وشحّ المصادر فيه، وتعذّر الوقوف على مصدر لندرته أو بعده عن المتناول، وتناثر المادة العلمية في (خبايا الزوايا)، وتشعب المسائل في أبوابٍ فقهية غير محصورة، وإدلاء عنوان البحث إلى حقول معرفية متعددة، ونحو ذلك. أما الحياة الخاصة للباحثين فلا تخلو عادة من همومٍ تكدّر الصفو، وتفتُّ في العضد، ولو كان لها أن تشجرَ عن البحث أو تعطّل حركته، لأقفرت الساحة العلمية، ونضب معين الإنتاج.

ومن أغرب ما وقفت عليه من الصعوبات المذكورة في سياق المقدمات: (قلة الخبرة وضآلة الزاد العلمي)[64]، وهذا أمر لا نستريب في كونه عقبة كؤوداً في طريق الباحث، لكنَّه يدور على المؤهلات والشرائط العلمية، ومن وجد نفسه عريّاً عنها فليحذر أن يتسوّر غمرةً ليس أهلاً لها؛ فإن ذلك من الصيال المذموم، والتشبع المنهي عنه.

---

[58] الحكمة عند الأصوليين، صباح السامرائي، ص 12.

[59] إشكالية التأصيل في مقاصد الشريعة، عراك جبر شلال، مركز نماء، بيروت-لبنان، ط 1، 2016 م، (رسالة دكتوراه)، ص 39.

[60] الفقه الافتراضي في مدرسة أبي حنيفة، عمر الموصلي، ص 12.

[61] نفسه، ص 14.

[62] الفتوى بالتخريج، هيثم رضوان ضاهر، دار المقتبس، دمشق، ط 1، 2014 م، (ماجستير)، ص 18.

[63] مقاصد الشريعة عند إمام الحرمين، هشام بن سعيد أزهر، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 2010 م، ص 14، (رسالة دكتوراه).

[64] التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية، منير بن رابح يوسف، ص 30.

المنارة للاستشارات

2. عدّ العمليات المنهجية والإجراءات البحثية المعتادة في صعوبات البحث، ومن هذه البابة:

* (جاءت كثير من المناقشات لأقوال العلماء نتيجة إعمال الفكر والنظر، وليست مأخوذة من الكتب)[65].

* (وجدت بعض الموضوعات عبارة عن إشارات متناثرة في الكتب، فتطلب جمعها، والتوليف بينها، وإخراجها بصورة مترابطة)[66].

* (البحث يتوكأ بالدرجة الأولى على التتبع والاستقراء، وهي عملية تحتاج إلى جهدٍ وتفتيشٍ)[67].

* (اختيار الأمثلة التطبيقية لكل مبحث من المباحث الأصولية)[68].

وما ذُكر في هذه العبارات لا يعدو أن يكون انتهاجاً معتاداً في البحوث، فلا يخلو صنيعٌ فيها من استقراءٍ، وتتبعٍ، ومناقشةٍ، ولمِّ لشتات الأفكار والإشارات، وطلبٍ للأمثال الشارحة، وليست مهمة الباحثين بدانية الملتمس كما يتصوَّر أدعياء القلم، فإن فيها من استكداد الذهن، وإعنات الرواية، ما لا يعلمه إلا الحريص على الإحسان، و(شأن العظيم ألا يُحصَّلَ بالطرق السهلة)[69] كما قال المَقَّريُّ.

[65] إشكالية التأصيل في مقاصد الشريعة، عراك جبر شلال، ص 39.

[66] نفسه، ص 40.

[67] استثمار النص الشرعي بين الظاهرية والمقتصدة، أحمد ذيب، ص 32.

[68] أصول الفقه عند ابن الفرس، محمد أبياط، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 2006 م، (رسالة دكتوراه)، ص 15.

[69] القواعد، محمد المقري، تحقيق: محمد الدردابي، دار الأمان، الرباط، سنة 2012 م، ص 408.

المنارة للاستشارات

خاتمة:

بعد هذا التطواف في آفاق الرسائل الفقهية والأصولية، وتقويم ما يمكن تقويمه من منآد عتباتها ومقدماتها، نتأدى إلى صوغ النتائج الآتية:

1. عنوان الرسائل الجامعية وسمٌ دال على فكرتها وغرضها، وعتبةٌ جاذبةٌ إلى عوالمها، وقد تنكّب بعض الباحثين في الفقه وأصوله جادةَ إحكامه بارتكاب أخطاء في الصوغ، ومن أبرزها: خلل المطابقة بين العنوان ومضمون الرسالة، وإغفال العنوان الفرعي مع الافتقار إليه، والوقوع في التكرار والحشو..

2. الملخص نافذة على محتوى الرسالة، وشرطهُ الإحكام واستيفاء عناصره الأربعة: الفكرة، والغرض، والمنهج، وأهم النتائج. بيد أنه لم يعر عن أخطاء شائعة في الرسائل الفقهية والأصولية، ومن أبرزها: سرد الفصول والمباحث، وإغفال ذكر المنهج العلمي، وتذييل الملخص بنتائج هزيلة..

3. من فقرات المقدمة: أسباب اختيار الموضوع، وهذه الفقرة ذات أثر محقَّق في إضاءة السياق الظرفي لميلاد البحث، وضبط الفهم عن أربابه، ومن أخطائها الشائعة في الرسائل الفقهية والأصولية: الخلط بين أسباب البحث وأهدافه، وتقديم الأسباب الخاصة على الأسباب العامة، وترتيب فقرة الأسباب في غير محلها..

4. تُعدُّ فقرة الدراسات السابقة ملاكَ مشروعيَّةَ البحث، ووسيلةً إلى استصفاء الجدة المعرفية، لكنها فهمت على غير وجهها في كثير من الرسائل الفقهية والأصولية، فعُدَّ في السوابقِ ما هو مقطوع الصلة بعنوان الرسالة وإشكالها، وسُردت عناوينها بصورة آليةٍ عريّةٍ عن النخل المطلوب، وهو مفتاح صياغة الإشكال، وتبيّن الإضافة المعرفية.

5. يُعدّ بيانُ الإشكال أمَّ الفقرات في المقدمة؛ وعقدَ التزامٍ منهجيٍّ بين الباحث والقارىء، توزن في ضوئه مراحل المعالجة ونتائجها، ومن الملحوظ في الرسائل الفقهية والأصولية ضمور الوعي بوظيفته المنهجية، وهو ضمور أعقبَ أخطاءً في صياغته وترتيبه؛ فلم يُنقَّح من العوائق الغريبة والطردية، ورُتِّب قبل الأهداف البحثية، والأصل أن تُشتقَّ من أسئلته، وتتناسل منه.

المنارة للاستشارات

6. ضبطُ المنهج العلميّ المترسَّم في سياق المقدمة تعبيرٌ عن (سؤال الكيف) [70]، يضارع في أهميته وخطورته (سؤال الكم)؛ بل إنهما متلازمان، والتناغم بينهما مرعيٌّ ضرورةً بالنظر إلى أن كلَّ موضوع يناسبه من الانتهاج المعرفيّ ما لا يناسب غيره، فتُستصحب خصوصيته التاريخية، أو الإحصائية، أو التركيبية.. وقد لوحظت على مقدمات بعض الرسائل الفقهية والمنهجية أخطاءٌ في صوغ الفقرة المنهجية، مردها إلى فقرٍ من علم المناهج، وتساهلٍ في ضبط المنهج المختار وتحرير سياقه الوظيفي، ومن أشهر هذه الأخطاء وأسيرها: الخلط بين المنهج وإجراءات البحث، والإخلال بترتيب المناهج، وعدّ بعض الملكات والأدوات منهجاً مستقلاً..

7. بيان الصعوبات البحثية تعبيرٌ وجدانيٌّ عما اكتنف ميدان البحث من عوائقَ شاغلةٍ عن تحصيل المراد من أيسر وجه وأتمه، والغالب أن تذيل المقدمة بهذه الفقرة على سبيل إعذار الباحث إذا وجد في عمله نقصٌ مرجعه إلى انتصاب تلكم العوائق، فيشفع له ما تجشمه من كدٍّ وعنتٍ في مغالبتها. بيد أن الملحوظ في الرسائل الفقهية والأصولية أن هذه الفقرةَ أزيلت عن وجهها وسياقها، فعدّ في الصعوبات ما كان ذاتياً متصلاً بأحوال الحياة وتقلباتها، كالغربة، وصعوبة التنقل، وانقطاع الكهرباء.. أو عدّ فيها ما كان من الإجراءات المعتادة في البحوث كالجمع، والتقميش، والاستقراء، والتمثيل.. والأصل ألا يذكر في الصعوبة إلا ما كان ذا نسبٍ بمجال البحث وإعداده مما يشغل ذَرْعَ الباحث، ويسدّ عليه منافذَ اليسر؛ **وتحسن التوصية هنا بأمور:**

1. العناية بفنّ نقد الرسائل الجامعية.
2. إفراد معجم للأخطاء البحثية الشائعة في الرسائل الفقهية والأصولية.
3. تكثيف البحث العلمي في مجال نقد الرسائل الفقهية والأصولية.
4. كتابة تقارير بحثية عن أجود الرسائل الفقهية والأصولية، وإذاعتها في المنابر الأكاديمية .

[70] المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة، عبد الرحمن حللي، ص 83.

المنارة للاستشارات

فهرس المصادروالمراجع :.

01- أحمد وفاق بن مختار، مقاصد الشريعة عند الإمام الشافعي، دار السلام، القاهرة-مصر، ط 1، 2014

02- أم نائل بركاني، نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ص 2009 م.

03- أيمن السامرائي، الرخص الفقهية وتطبيقاتها على أحكام النازح، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية ، ط 1، 2018م.

04- بلخير عثمان، البعد التنزيلي في التنظير الأصولي عند الإمام الشاطبي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط .1، 2009، (رسالة ماجستير)،.

05- أحكام السجود في الفقه الإسلامي معتصم علي كساسبة، جامعة جرش، كلية الشريعة، 2017.

06- خالد الصغنوني، مقاصد الشرعية في الأحكام التكليفية: دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1440.

07- سعد بن مقبل العنزي، الاتجاهات المعاصرة في مقاصد الشريعة الإسلامية، دار طيبة الخضراء، د.م.، ط. 1، 2017 م.

08- سوسن الكوش، الاختيارات الأصولية بأبي بكر بن العربي في كتابه (المحصول في الأصول)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 2018 م.

09- صياح السامرائي، الحكمة عند الأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1، 2009 م

10- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 3، 1977 م.

11- عبد الرحمن حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية، مركز نماء، بيروت-لبنان، ط 1، 2017 م .

12- عبد الوهاب أبو سليمان، منهج البحث في الفقه الإسلامي: خصائصه ونقائصه وترتيب موضوعاته، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية ، ط 4، 2011 م.

13- عراك جبر شلال، إشكالية التأصيل في مقاصد الشريعة، مركز نماء، بيروت-لبنان ط 1، 2016 م.

14- علي الحربي، أسس مناهج البحث العلمي وتحقيق النصوص، الناشر المتميز، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط. 1، 2018 م.

15- عمر نهاد الموصلي، الفقه الافتراضي في مدرسة أبي حنيفة، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 2014 م،

16- فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، دار السلام، القاهرة-مصر، ط.2، 2010 م.

17- محمد أبياط، أصول الفقه عند ابن الفرس، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط 1، 2006 م.

18- محمد الدردابي، القواعد، محمد المقري، تحقيق : دار الأمان، الرباط-المغرب، 2012 م.

19- مقاصد الشريعة عند ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط 1، 2008م.

المنارة للاستشارات

20- منير بن رابح يوسف، التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية، مركز نماء، ط 1، 2015م.

21- هشام بن سعيد أزهر، مقاصد الشريعة عند إمام الحرمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 2010 م.

22- هيثم الرومي، الصياغة الفقهية في العصر الحديث، دار التدمرية، السعودية، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط 1، 2012م .

23- هيثم رضوان ضاهر، الفتوى بالتخريج، دار المقتبس، دمشق-سوريا، ط 1، 2014 م.

المنارة للاستشارات